



الجمهورية العربية السورية
Syrian Arab Republic

بيان

رئيس وفد الجمهورية العربية السورية أمام الدورة الخامسة والعشرين لمؤتمر
الدول الأطراف في إتفاقية حظر الأسلحة الكيميائية
السفير بسام صباغ
المندوب الدائم لدى منظمة حظر الأسلحة الكيميائية

30 تشرين الثاني 2020

H.E Ambassador Bassam SABBAGH
Permanent Representative of the Syrian Arab Republic
To the OPCW

30 November 2020

السيد الرئيس،

في البداية أودُّ أن أهتتكم سعادة السفير خوسيه تريخو المندوب الدائم للمكسيك على توليكم رئاسة أعمال الدورة الخامسة والعشرين لمؤتمر الدول الأطراف، وأن أعرب عن تقديرنا لجهود الأمانة الفنية ومديرها العام السفير فرناندو آرياس في التحضير لأعمال هذا المؤتمر رغم التحديات والصعوبات التي فرضتها جائحة كوفيد 19.

وفدي ينضم إلى بيان دول حركة عدم الإنحياز والصين الأطراف في الإتفاقية، ويود أن يدلي بالملاحظات التالية:

السيد الرئيس،

السيدات والسادة،

منذ أن إنضمت الجمهورية العربية السورية في عام 2013 إلى إتفاقية حظر الأسلحة الكيميائية أوفت بجميع إلتزاماتها الناجمة عن هذا الإنضمام، وأنجزت تدمير أسلحتها الكيميائية ومرافق إنتاجها بشكلٍ مثاليٍّ وغير مسبوق وفي ظل ظروفٍ صعبةٍ ومعقّدة واجهت خلالها حرباً على الإرهاب على كامل الجغرافيا السورية استمرت لعدة سنوات. إن ما قامت به سورية يعبر بوضوح عن مدى حرصها على تنفيذ إلتزاماتها بموجب الإتفاقية، في حين أن دولة طرف في الإتفاقية هي الولايات المتحدة الامريكية والتي مضى على إنضمامها سنوات طويلة ماتزال حتى هذا اليوم تتلکأ في تدمير ترسانتها الضخمة من الأسلحة الكيميائية ومرافق إنتاجها، وتتجاوز المهل المحدّدة لها بموجب قرارات المجلس التنفيذي.

السيد الرئيس،

تشدد الجمهورية العربية السورية على ضرورة العمل الجاد لتحقيق عالمية الإتفاقية، وتحتّ منظمة حظر الأسلحة الكيميائية على مضاعفة جهودها لدعوة إسرائيل التي لم تنضم بعد إلى الإتفاقية للإنضمام في أقرب الآجال، وذلك لضمان إقامة نظام عالمي فعّال ضد الأسلحة الكيميائية. كما تدعم سورية جعل منطقة الشرق الأوسط منطقة خالية من كافة أسلحة الدمار الشامل وذلك لضمان تحقيق الأمن والسلم الإقليمي فيها، والذي لن يتحقّق

بدون إلزام إسرائيل بالإنضمام إلى كل الإتفاقيات الدولية لمنع إنتشار أسلحة الدمار الشامل بما فيها إتفاقية حظر الأسلحة الكيمائية. إن أعمال العدوان التي ترتكبها إسرائيل بشكل متكرر في منطقة الشرق الاوسط، وبخاصة ضد السيادة السورية، هو دليلٌ على تهديدها لأمن واستقرار هذه المنطقة، وإثباتٌ لتورطها في دعم المجموعات الإرهابية وإعاقة دحرها من قبل الجيش العربي السوري.

السيد الرئيس،

تؤكد الجمهورية العربية السورية رفضها القاطع لإستخدام الأسلحة الكيمائية من أي طرف كان وتحت أي ظرف وفي أي مكان كان وتؤكد سورية أنها لم تستخدم إطلاقاً أية مواد كيمائية كأسلحة في أية قرية أو مدينة سورية وبأنها لم تعد تمتلك أية أسلحة كيمائية منذ تدميرها في عام 2014 وشهدت على ذلك أفرقة المنظمة وتقاريرها. وهذه هي الحقيقة. من هذا المنطلق فإن حملات التصعيد والتشهير الإعلامية التي تقوم بها الولايات المتحدة الأمريكية وحلفائها من الدول الغربية عبر نشر الأكاذيب ضد سورية لتشويه صورتها وتضليل الرأي العام، لن تؤثر على عزيمة سورية وارانتهما في المضي في تنفيذ التزاماتها.

السيد الرئيس،

تجدد سورية حرصها الشديد على متابعة التعاون الإيجابي والبناء مع الأمانة الفنية وأفرقتها المختلفة، والسير بكل زخم مع نهج الحوار المنظم الذي أطلقه المدير العام بالرغم من الصعوبات الكبيرة التي تؤثر على عمل الأمانة الفنية بسبب جائحة كوفيد 19، ونعرب عن أملنا بمتابعة العمل الوثيق مع الأمانة الفنية من أجل التوصل إلى إنهاء جميع المسائل العالقة المتبقية.

لقد وجه رئيس اللجنة الوطنية رسالةً إلى المدير العام في 25 آب 2020 الماضي رد فيها على أسئلة ومطالب فريق تقييم الإعلان المرفقة برسالة المدير العام المؤرخة في 21 نيسان 2020 ورحب بإجراء الجولة 23 من المشاورات مع فريق تقييم الإعلان، وقد أظهر التقرير الإضافي عن العمل الذي قام به فريق تقييم الإعلان خلال الجولة الثالثة والعشرين للمشاورات بإغلاق عدة مسائل معلقة، وتوضيح عدد من المسائل الأخرى.

كذلك رحّبت سورية بطلب الأمانة الفنية إجراء الجولة التفتيشية السابعة على مركز الدراسات والبحوث العلمية وأخذ عينات وجلبها الى مخبر المنظمة، وإزالة أجهزة المراقبة عن بُعد عن المرافق تحت الأرض بعد أتمام مدة الخمس سنوات من قرار المجلس التنفيذي بخصوصه. لقد قدمت سورية لفريق المنظمة كل التسهيلات اللازمة لتنفيذ مهمته بنجاح، والحماية الأمنية حرصاً على أمنه وسلامته، كما أتاحت سورية للمفتشين الدخول غير المقيد الى كل الأماكن التي أرادوا تفتيشها وبكل حرية ويتعاون تام من اللجنة الوطنية السورية، وقد أظهر التقرير الأولي للتفتيش أنه لم يتم العثور على أية مواد كيميائية أو أية أنشطة محظورة بموجب الاتفاقية.

السيد الرئيس،

يستغرب وفدي من استمرار النهج المتّبع من بعض الدول الغربية في التغطية على جرائم المنظمات الإرهابية، وكذلك تبرير أعمال العدوان التي تقدم على ارتكابها عدد من الدول الغربية على سيادة الأراضي السورية بذريعة ادعاء استخدام الأسلحة الكيميائية مستبقين أية تحقيقات لبعثة تقصي الحقائق، وتوجيه اتهامات لا أساس لها استناداً لوقائع مفبركة، وعينات مشبوهة تقدمها جماعة "الخوذ البيضاء الإرهابية"، ومعلومات مختلفة وشهادات مزورة من مواقع لا تحظى بأية مصداقية كموقع "الأرشيف السوري Syrian Archive".

في المقابل سورية إستمرت بالتعاون مع بعثة تقصي الحقائق، وتقديم كل التسهيلات اللازمة لعملها، وهي تأسف لعدم تقيّد البعثة بأحكام الإتفاقية ومتطلبات مرفق التحقق ووثيقة الشروط المرجعية لعملها. لقد أعربت سورية مراراً عن مشاغلها الجديّة إزاء طرائق عمل بعثة التقصي، وطالبت رسمياً بمراجعتها وتحديثها للوصول إلى إستنتاجات صحيحة وجعل تقاريرها أكثر مهنية وذات مصداقية، لهذا تأسف سورية لصدور عدة تقارير عن بعثة تقصي الحقائق لا تتم عن مهنية عالية ولا عن الحرفية الفنية والالتزام بمرفق التحقق وأصول الإجراءات الفنية في التحقيق.

إن التقرير النهائي للبعثة عن حادثة حلب مثال واضح على هذه الطرائق الخاطئة، ففي الوقت الذي رفضت فيه بعثة تقصي الحقائق القيام بزيارات إلى المواقع التي تم إبلاغ

المنظمة بوقوع هجمات إرهابية فيها واستخدام مواد كيميائية كأسلحة من قبل الجماعات الإرهابية المسلحة، فقد إعتمدت في تقريرها على نظرية تشوّه الواقع وغير مقبولة علمياً، في تجاهل كامل للمعلومات والأدلة والمعلومات الموثقة التي قدّمتها دولتين طرف في المنظمة للبعثة بناء على التحقيق الميداني الذي قامت به فرقتها المتخصصة والتي تؤكد حصول اعتداء بأسلحة كيميائية في حلب من قبل المجموعات الارهابية، ورغم كل ذلك فشلت البعثة في إثبات استخدام مواد كيميائية سامة راح ضحيتها أكثر من 125 مدنيا في حلب في 2018/11/24 مما أثار تساؤلات جوهرية حول مصداقية عمل وتقرير بعثة التقصي على المحك.

وفدي يرى أنه وبعد الفضائح المهنية في تقارير دوما واللطامنة وحلب وغيرها، فقد بات من غير المقبول السكوت على إستمرار بعثة تقصي الحقائق بالعمل وفقاً لتلك الطرائق الخاطئة. والضغط الأمريكية والغربية التي تقف في وجه تصحيحها، دليل آخر على تسييس أعمال المنظمة وخلق استقطابات داخل هذه المنظمة لإستخدامها كمنصة لتنفيذ أجنداث خاصة منها تبرير العدوان على الأراضي السورية.

السيد الرئيس،

تكرّر الجمهورية العربية السورية موقفها إزاء عدم شرعية إنشاء ما يسمى بـ"فريق التحقيق وتحديد الهوية، رفضها الكامل لإليات عملة وللإستنتاجات غير الصحيحة التي توصل إليها في تقريره، والتي هدفت إلى تزوير الحقائق وإتهام القوات الجوية السورية بإستخدام مواد كيميائية سامة عام 2017 في بلدة اللطامنة، وتكرّر سورية نفيها القاطع لإستخدام أية مواد كيميائية سامّة في بلدة اللطامنة أو في أي مدينة أو قرية سورية أخرى، وتؤكد بأن قوات الجيش السوري لا تمتلك مثل هذه الأسلحة، ولم تستخدمها إطلاقاً. وبالتالي فإن متطلبات قرار المجلس التنفيذي EC-94/DEC.2 المبنية على ادعاءات واتهامات باطلة هي متطلبات تعجيزية ومستحيلة التطبيق، سواء لجهة إقرار سورية باستخدام أسلحة كيميائية أو الإقرار بأنها مازالت تمتلك هذه المواد ومرافق للإنتاج غير مدمرة. أما المطلب الثالث في القرار بشأن ضرورة الإنتهاء من المسائل العالقة في تقرير فريق تقييم الإعلان فهي عملية

يتم العمل عليها مع الأمانة الفنية وقد حصل تقدم ملحوظ بشأنها خلال الجولة الأخيرة من المشاورات مع فريق تقييم الإعلان في دمشق ساهم في حسم عدة مسائل، وقد يكون من غير الواقعي الانتهاء منها في غضون الـ90 يوم، أخذين بالاعتبار الظروف التي يمر بها العالم جراء تفشي جائحة كوفيد 19.

إن قرار المجلس التنفيذي تجاهل بشكل متعمد الوثيقتين الوطنيتين التي تقدمت بهما سورية وروسيا، للرد على ما جاء في تقرير فريق التحقيق وتحديد الهوية، واللذان تضمنتا الإيضاحات العلمية التي تُظهر الثغرات والتناقضات في تقرير فريق التحقيق وتحديد الهوية. إن قراءة متأنية لهذا القرار تدفعنا للقول بأن من صاغه لجأ إلى التلاعب بالمصطلحات وحاول فرض أمر واقع لتحويل الفرضيات إلى حقائق وتهم راسخة، فتارة يلمح معدو هذا القرار إلى عدم امتثال سورية للإتفاقية، وتارة أخرى يشوه القرار حقيقة وهدف المشاورات الفنية الجارية بين اللجنة الوطنية السورية وفريق تقييم الإعلان بشأن تقديم المساعدة الفنية لسورية على حل بعض المسائل العالقة. في هذا الصدد تود سورية الإشارة إلى الرسالة التي وجهها رئيس اللجنة الوطنية إلى المدير العام بتاريخ 4 تشرين الثاني 2020 والتي تم تعميمها على جميع الدول الأطراف، والتي أكدت فيها سورية مجدداً على قرارها الإستراتيجي الذي إتخذته منذ إنضمامها إلى المنظمة بالتخلص من جميع أسلحتها الكيميائية والذي تم إنهائه في منتصف 2014، وحرصها على استمرار التعاون مع المنظمة لحل جميع المسائل العالقة في الإعلان الأولي السوري بإسرع وقت ممكن، وتحليها بالشفافية من خلال الترحيب بزيارة فريق الأمانة الفنية إلى قاعدتي الشعيرات وحماة الجوية حالما تسمح الظروف الأمنية بذلك.

السيد الرئيس،

إن من المؤسف جداً وقوع المنظمة ضحية للإستراتيجية العدوانية للولايات المتحدة الأمريكية وبعض الدول الغربية وفي مقدمتها فرنسا، وممارستهم للعبة تبادل الأدوار، إذ أن مشروع القرار الذي قدمته فرنسا أمام هذا المؤتمر كانت الولايات المتحدة توزعه على العواصم، والذي يحاول معدوه إصاق تهمة " عدم إمتثال " بسورية وفرض عقوبات ضدها خلال هذا

المؤتمر، وهي المرة الأولى التي يتم فيها اتخاذ عقوبات ضد دولة طرف نفذت كل التزاماتها، في حين لم يتم إتخاذ أية إجراءات ضد الولايات المتحدة الأمريكية التي تماطل وتؤجل تدميرها لترسانتها الكيميائية منذ الأجل المحدد في عام 2012 إلى عام 2023. لهذا تعتبر الجمهورية العربية السورية مشروع القرار تسييساً غير مسبوق لأعمال المنظمة، وإستهداف لعضوية دولة طرف في الاتفاقية بدون أية أسس قانونية.

إن هذا المشروع سيعطي للدول التي سبق وارتكبت عدوانها على سورية، الذريعة لارتكاب أعمال عدوان جديدة، والتسبب بإهدار دماء سورية بريئة أخرى جراء ممارسة هذه السياسة العدوانية. وفي ذات الوقت سيشجع هذا المشروع المجموعات الإرهابية، والتي لم يتم التطرق إليها إطلاقاً في بنوده، الى القيام بمزيد من المسرحيات الكيميائية والفبركات لإتهام الجيش السوري بها. كما سيساهم مشروع القرار هذا، مرة أخرى، في ترسيخ الإنقسام بين الدول الأعضاء في المنظمة ويدفع لمزيد من الإستقطاب مما سيؤدي إلى تهديد مستقبل المنظمة ودورها. تدعو الجمهورية العربية السورية الدول الأطراف التي تحرص على سيادتها وقرارها الحر إلى رفض الإملاءات الأمريكية والغربية الأخرى، والوقوف ضد محاولاتها لاستخدام هذه المنظمة الفنية أداة في لعبة جيوسياسية، وبالتالي رفض مشروع القرار والتصويت ضده، لإنقاذ المنظمة من مزيد من التدهور ومنع الانزلاق نحو خدمة مآرب دول لها أجنادات سياسية معادية تريد تنفيذها في منطقتنا.

السيد الرئيس،

إن ما يتم تداوله من معلومات عن "حادثة نافالني" المدعى بها يلفه الكثير من الغموض وإنعدام الشفافية وغياب الثقة. كما أن توجيه الإتهامات قبل إجراء التحقيقات ودون وجود أية أدلة، ورفض إقامة أي حوار مع روسيا، هو نهج خاطئ ومسيّس إتبعته ألمانيا في التعامل مع هذه الحادثة وساندها عدد من الدول الأطراف، التي إعتادت خلال السنوات الماضية على إتباع ذات النهج مع عدد من الدول ومنها سورية. وفدي يدعو إلى وقف الإتهامات وحملة التحريض المعادية لروسيا، وإقامة تعاون عملي شفاف معها وفقاً لأحكام الإتفاقية، وتفعيل الحوار الفني والسياسي عبر القنوات الدبلوماسية، كسبيل وحيد لكشف

ملايسات هذه القضية. في هذا المجال ترحب سورية بدعوة الأتحاد الروسي للأمانة الفنية لإجراء زيارة فنية.

السيد الرئيس،

إن مشروع القرار المتعلق ببرنامج وميزانية المنظمة لعام 2021 ينطوي على مشاغل كثيرة لعدد كبير من الوفود لوجود مسائل تهم العديد من الدول الأطراف وكان ينبغي أخذها بالإعتبار واعتمادها بتوافق الآراء، إن ما زاد المسألة تعقيداً هو اللجوء إلى وضع كل بنود الميزانية في مشروع قرار شامل، على الرغم من الإدراك بوجود بنودٍ خلافية تتصل بتمويل ما يسمى بفريق التحقيق وتحديد الهوية منقوص الشرعية من الميزانية العادية، وإستخدام الفائض النقدي لعام 2018 بدون موافقة الدول الأطراف على ذلك. هذا إضافة إلى إجراء تخفيضات في تمويل البرامج المتعلقة بالمساعدة الفنية وبناء القدرات للدول النامية على حساب تمويلات إضافية لبرامج أخرى. تحت الجمهورية العربية السورية جميع الدول الأعضاء إلى التتبه إلى هذه المشاغل الجدية، والعمل من أجل إستعادة روح التوافق بشأن إعتداد برنامج وميزانية المنظمة لعام 2021.

أخيراً، تدعو الجمهورية العربية السورية للتعاون الدولي لمواجهة قيام بعض الدول بفرض قيودٍ على نقل التكنولوجيا العلمية للأغراض السلمية إلى الدول النامية، وإخضاعها لعقوبات أحادية غير شرعية، بالإضافة إلى فرض تلك الدول إجراءاتٍ قسرية أحادية غير شرعية ضد بعض الدول الأخرى بهدف منعها من تحقيق التنمية الإقتصادية والعلمية لشعوبها ومنعها من استخدام الكيمياء للأغراض السلمية في مخالفةٍ صريحةٍ لأحكام الإتفاقية وللقانون الدولي.

أشكركم، وأرجو إعتبار هذا البيان كوثيقة رسمية من وثائق الدورة الخامسة والعشرين لمؤتمر الدول الأطراف.